

وآله صلى الله عليه وسلم: أقاربه المؤمنون من بني هاشم<sup>(1)</sup>، وهذا قول ابن القاسم ومالك وأكثر

(1) قوله: (أقاربه المؤمنون من بني هاشم) أي: وكذا المؤمنات من بناته، ففي قوله: (المؤمنون) و(بني) تغليبٌ. وتفسير (الآل) في هذا المقام بهذا لا يحسن؛ فإن (الآل) له معانٍ باعتبار مقالات، ولا يحسن أن تُعدّ أقوالاً. ففي مقام المدح - كهذا المقام -: كل مؤمن تقيٍّ؛ لحديث: «آل محمد كل تقيٍّ»، «أنا جد كل تقيٍّ»، ولمحيي الدين بن عربي - قدس الله سره -:

لَيْسَ التَّقِيُّ لِلنَّفْسِ خَيْرَ لِبَاسٍ	يَزْهُو بِهَا الْمَسْعُودُ بَيْنَ النَّاسِ
إِنَّ الشَّرِيفَ هُوَ التَّقِيُّ الْمُرْتَضَى	لَا الْهَاشِمِيُّ وَلَا بَنُو الْعَبَّاسِ
إِلَّا إِذَا اتَّقَوْا إِلَّا لَهُ فَإِنَّهُمْ	أَهْلُ الْمَكَارِمِ وَالنَّدَى وَالْبَاسِ

وفي مقام الدعاء: كل مؤمن ولو عاصياً.

وفي مقام حرمة الزكاة: الأصح عند المالكية: أقاربه المؤمنون من بني هاشم، كالحنابلة. وزاد الشافعية: والمطلب، وعليه درج خ في مصرف الزكاة فقال: (وعدم بُنُوَّةٍ لَهَا شِمٌّ وَالْمَطْلَبُ وَرُجَّحَ)، قال المحلّي: لأنه صلى الله عليه وسلم «قسم سهم ذوي القربى بينهم دون بني عمهم عبد شمس ونوفل مع سؤلهم» رواه البخاري، وقال: «إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتُ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِآلِ مُحَمَّدٍ» رواه مسلم، وقال: «لَا أُحِلُّ لَكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ مِنَ الصَّدَقَةِ شَيْئًا وَلَا غَسَالَةَ الْأَيْدِي، إِنَّ لَكُمْ فِي خُمْسِ الْخُمْسِ مَا يَكْفِيكُمْ أَوْ يَغْنِيكُمْ» أي: بل يغنيكم، رواه الطبراني، والأظهر في تقرير الاستدلال بهذه الأحاديث أن يجعل من القياس المركّب فيقال: آله صلى الله عليه وسلم من تحرم عليهم الصدقة، ومن تحرم عليهم الصدقة هم المختصون بخمس الخمس، والمختصون بخمس الخمس هم أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب، فينتج: آله صلى الله عليه وسلم أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب، دليل الأولى الثاني، ودليل الثانية الثالث، ودليل الثالثة الأول.

وخصّت الحنفية فرقا خمسة أشار لهم من قال:

علي والعباس عقيل وجعفر \* وحمزة هم آل النبي بلا نكر

فائدتان: الأولى: كل فرقة من الفرق يطلق عليها الأشراف، والواحد شريف، هذا مصطلح السلف كالذهبي وغيره. =

أصحابه. وفيمن فوقهم إلى بني غالب قولان<sup>(1)</sup>.....

= وإنما حدث تخصيص الشرف بولد الحسن والحسين في مصر خصوصاً من عهد الفاطميين، قاله السيوطي في (العجالة الزرنية في السلالة الزينية)، ونقله الشعراني في (العهود المحمدية)، والشيخ مصطفى البكري في شرحه على همزية البوصيري، وقال المقرئ في القواعد: هو حادث بعد مضي ثلاثة قرون المثنى عليها اهـ. وهو قديم عندنا بالمغرب من لدن افتتحه الأدارسة، ومنهم سري إلى الفاطميين بإفريقية والقاهرة؛ لقربه منهم. وحاصله: تخصيص الشرف بأولاد السبطين ليس بشرعي، وإنما هو عرفي، وهذا من حيث الحكم عليهم بأنهم آل، أما من حيث كونهم بضعة من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلا يوازهم أحد، وهو محمل ما ورد في فضلهم، والله در القائل:

أَقُولُ قَوْلًا حَسَنًا قُلْتُه  
مَا نَفْسُ فِيمَا قُلْتُه أَيْمَهُ  
لِكُلِّ شَيْءٍ جَوْهَرٌ خَالِصٌ  
وَجَوْهَرُ الْخَلْقِ بَنُو فَاطِمَةَ

ونظير ذلك التخصيص تخصيصهم بأكثر البلاد المشرقية بعصائب خضري على العمائم شعاراً لهم، والله در ابن جابر الأندلسي إذ يقول:

جَعَلُوا لِابْنَاءِ الرَّسُولِ عَلَامَةً  
إِنَّ الْعَلَامَةَ شَأْنٌ مَنْ لَمْ يُشَاهَرْ  
نُورُ النَّبَوَّةِ فِي كَرِيمٍ وَجْهِهِمْ  
يُغْنِي الشَّرِيفَ عَنِ الطَّرَازِ الْأَخْضَرِ  
والوالد - قدس الله سره - في قوله:

نُورُ النَّبَوَّةِ فِي مِرْآةٍ وَجْهِهِمْ  
فَقُلْ لِمَنْ يَطْلُبُ التَّيَاسُ بِهِمْ  
يُغْنِي عَنِ الْعَمَّةِ الْخَضِرَاءِ وَالْعَلَمِ  
الْوَرْدُ يَمْتَّازُ بِالسَّيْمِ مِنَ السَّلَمِ

الثانية: لم يُعقَّب من أعمام النبي - صلى الله عليه وسلم - التسعة إلا أربعة: أبو طالب، والعباس، والحرث، وأبو لهب، ذكره مصعب وابن حزم.

(1) قوله: (وفيمن فوقهم) الخ، الأول لأشهب أنهم آل، الثاني لابن القاسم أنهم ليسوا بآل، وهو المشهور.

وأما من فوق غالب فليسوا بآل<sup>(1)</sup>.

و(صَحْبِهِ) اسم جمع لا مفرد له من لفظه، وقيل: جمع لـ(صاحب)، كَرَائِبٍ وَرَكَب<sup>(2)</sup>، .....

(1) قوله: (أما من فوق غالب فليسوا بآل) نحوه في الجواهر، وراجع ابن سلمون، فقد ذكر الخلاف فيمن فوق غالب -أيضا-.

فائدة: رمز بعضهم بالحرف الأول من كل كلمة من هذين البيتين إلى واحد من آبائه صلى الله عليه وسلم على ترتيبهم إلى عدنان فقال:

عَلَقْتُ شَفِيعًا هَالِ عَقْلِي قِرَائُهُ      كِتَابٌ مُبِينٌ كَسَبَ لُبِّي عَرَائِيهِ  
فَدَا مَعَشَرَ نَفْسِي كِرَامَ خُلَاصَتِي      عَلَى الْفَهْمِ مُذْنِلَ مَجْدٍ عَوَاقِيهِ

قال في ك: الشين من شفيعا لعبد المطلب؛ لأن اسمه شيبة، والعين من على لمدركة؛ لأن اسمه عامر اهـ. ونسب في جذوة الاقتباس هذين البيتين لأبي القاسم الفجيجي قال: وقيل: للونشريسي، أو الزقاق، ولم ينسبها ابن مرزوق، خلافا لما في ك، لكن أنشد \* فيه: (آلفهم) بدل (إلفهم)، وهو ظاهر والله أعلم.

\* قوله: (لكن أنشد فيه: (آلفهم) الخ، كذا في الأصل، ولعل الصواب: لكن أنشد فيه: (على آلمهم) بدل (على إلفهم)؛ ليستقيم الرمز والوزن، فتأمل، كتبه مصححه (صالح مراد الهلالي).

(2) قوله: (اسم جمع) الخ، الأول لسيبويه، والثاني للأخفش، والتحقيق الأول؛ لأنه ليس من أبنية الجمع، كما ذكره الأشموني، فعلم أن اسم الجمع قد يكون له واحد من لفظه، وقولهم: (ما لا واحد له من لفظه بل من معناه كجيش) لعله نظر للغالب، أو خلاف التحقيق، وإنما الفرق بينهما: لفظي بكونه مغايرًا للموازن المعلومة للجموع، ومعنوي بأن الجمع كُلتية في قوة التكرار بحرف العطف، واسم الجمع كل، أفاده الأشموني في شرح الألفية، لعله نظر للأصل، وإلا فيقال: حمل الرجال الصخرة، وأعطيت الجيش دينارًا دينارًا.



والمراد: الصحابة، جمع: صحابي<sup>(1)</sup>، وهو: من اجتمع مؤمنا بمحمد -صلى الله عليه وسلم-<sup>(2)</sup>....

(1) قوله: (والمراد الصحابة، جمع صحابي) أي الذي هو أخص من مطلق (صاحب)، فإنّ هذه التسمية حادثة في الإسلام، وليست في قديم اللغة، وإنّما الذي فيه: (صاحب) و(أصحاب)، وما ادعاه من أنّ (صحابه) جمع (صحابي)، وهو ما ذكره ابن هشام اللّخمي في شرح الفصيح نقلا عن بعض النحاة، ومذهب الجمهور وصرّح به ابن جنّي وغيره أنّه مصدر بمعنى (الصّحبة)، ك(الجزالة)، أطلقت على الجماعة المعلومّة من باب (زيد عدل) وليس بجمع، إذ ليس لنا وزن على (فعالة) يضبط شيئا من المفردات، قاله محشّي القاموس.

(2) قوله: (اجتمع مؤمنا بمحمد -صلى الله عليه وسلم-) يعني بعد البعثة ولو بعد إنذاره؛ ليدخل ورقة، ومن ثمّ عدّه جمع في الصحابة، وأمّا من اجتمع معه قبل البعثة مؤمنا بأنّه سيبعث، كبحيرى الراهب وزيد بن عمرو بن نفيل، فنظر فيه الحافظ ابن حجر، ووجهه الكمال بن أبي شريف بأنّه لم يكن حينئذ نبيا، فملاقيه لم يلق النبي، لكن كان نبيا عند الله، فيخرج بالاعتبار الأوّل ويدخل بالثاني. ويدخل في قوله: (مؤمنا): الملائكة الذين اجتمعوا به في الأرض، وجنّ نصيبين على الراجح عند الحافظ ابن حجر في ترجمة زوبعة الجنّي في الإصابة، قال: لأنّ النبي -صلى الله عليه وسلم- بُعث إليهم قطعاً، فمن عُرف اسمه منهم لا يبقى التردّد في ذكره في الصحابة، ويخرج من التعريف: من اجتمع به كافراً، فليس بصاحب له؛ لعداوته، ولو أسلم بعد وفاته، كرسول قيصر، قاله العراقي. وتنظير ابن عرفة فيه قصور. والمراد بالاجتماع كما قال الكمال وغيره: المتعارف، لا ما وقع على سبيل خرق العادة، كمن اجتمع به ليلة الإسراء من الأنبياء والملائكة، فليسوا بصحابة؛ لعدم بروزهم حينئذ لعالم الدنيا كما جزم به البلقيني، إلا عيسى -على نبينا وعليه السلام- فصحابي كما جزم به الذهبي وغيره؛ لرفعه حيّاً ونزوله بعد، وحكمه بشرع المصطفى -صلى الله عليه وسلم-، وهو أفضل الأئمة كما أشار له التاج السبكي بقوله لغزاً:

مَنْ باتَّفَاقَ جَمِيعِ الْخَلْقِ أَفْضَلُ مِنْ \* خَيْرِ الصَّحَابِ أَبِي بَكْرٍ وَمِنْ عَمْرِ  
وَمِنْ عَلِيٍّ وَمِنْ عَثْمَانَ وَهُوَ فَتَى \* مِنْ أُمَّةِ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ مِنْ مُضَرٍّ

وجوابه:

ذاك ابن مريم روح الله حيث رأى \* نبينا المصطفى في أحسن الصُّور  
فوق السموات ليلا عندما اجتماعا \* كذاك عند ظراب البيت والحجر